الكنيسة والدولة وأزمة العلمانية الأميركية

بروس لديفتز

مراجعة: لورا ر. أولسُن

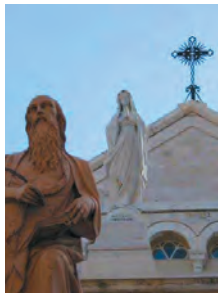

يُفترض أن الولايات المتحدة قامت على أساس «الفصل بين الكنيسة والدولة»، مما يعني أن الحكومة الأميركية محايدة فيما يتعلق بالدين. لكن هل كان ذلك حقيقيًا؟ المؤلف بروس لديفتز أستاذ في القانون وعلماني ملتزم، له آراء قوية حول هذا الأمر. بشكل خاص، ومنذ انتخابات 2004 الرئاسية التي أعادت جورج دبليو بوش إلى رئاسة الولايات المتحدة لفترة رئاسية ثانية، أصبح لديفتز مشغولًا بأن العلمانية الأميركية مهددة— كاختيار شخصي وموقف من جانب الحكومة. ورغم أن نسبة العلمانيين الأميركيين بالقرن الحادي والعشرين في نمو، فإن الزواج الناجح بين الدين والسياسات المحافظة بالولايات المتحدة قد يحول دون القبول الكامل للعلمانية كبديل مقنع للالتزام الديني. بعد إنجاز كتابين مبكرين حول العلمانية في الولايات المتحدة، خلص لديفتز إلى أن «القانون الدستوري الأميركي يقف في طريق أي اشتباك جاد بين العلمانية والدين» (صxiii). هكذا يمضي كتاب «الكنيسة والدولة وأزمة العلمانية الأميركية» لإنجاز مهمتين: أولًا، يهدف المؤلف إلى تفصيل كيف ولماذا يشعر أن تأويل المحكمة العليا الأميركية الراهن لـ«الفصل بين الكنيسة والدولة» إشكالي؟ ثانيًا، يسعى الكاتب لبناء نهج قانوني بديل يضع المتدينين على أرض مشتركة مع العلمانيين في نظر القانون الأميركي.

تدور مخاوف لديفتز حول أزمتين يرى أنهما تعصفان بالمجتمع الأميركي المعاصر. أولى هاتين الأزمتين تتعلق بفقرة التأسيس في الدستور، التي تقول: «ليس للكونغرس أن يصدر أي تشريع يتعلق بمؤسسة دينية»، والتي (بصرف النظر عن جميع النوايا والمقاصد) تحظر على أي معتقد مفرد أن يجري ترويجه باعتباره متفوقًا، أو مفضلًا، بطريقة أو بأخرى، من قبل أي جهة حكومية. على مدى العقدين الماضيين، أخذت المحكمة العليا الأميركية تبتعد عن المقاربة الفاصلة الصارمة لمسائل التأسيس (المقاربة التي ألغت الصلوات في المدارس العامة في 1962، مثلًا) باتجاه نهج أكثر تكيفًا؛ المحكمة العليا تميل اليوم إلى حد ما لأن تكون أكثر تساهلًا مع العروض والممارسات الدينية العامة (مثل الشعار القومي «نثق في الله»، أو أداء اليمين الدستورية على الكتاب المقدس، أو العرض العام للوصايا العشر) طالما أن الجهات الحكومية التي تسمح بها لا تفضل معتقدًا على المعتقدات الأخرى. من جانبه، يخشى لديفتز أن تتخلى المحكمة العليا عن حياديتها تجاه مجموعة القوانين بالكامل، مما يجعل المجال العام مضيافًا بشكل خاص للتعبيرات والممارسات الدينية 'التوحيدية'، وبشكل خاص المسيحية. مثل هذه الضيافة الخاصة قد تمثل بالأحرى مشكلة واضحة لأميركيين يفضلون

العلمانيـة. الأزمـة الثانيـة التـي تقلـق لديفتـز في تمثلـه –ويقول هذا باعتباره علمانيًّا– أن الأميركيين العلمانيين يتبنـون تقنينًـا صارمًـا، ومـن ثَـمّ يخفقـون في اعتبار أو تقدير الآفاق والتبصرات الدينية. أي أن لديفتز يخشـى أن يلقي الأميركيون العلمانيون بثقلهم حتى الآن باتجاه النسـبية الأخلاقية (من باب الرفض العميق لكل شيء ديني) لدرجـة أن كثيرين لـن تكون عندهـم أي نقطة ثابتة (صلبة) لما هو صواب وما هو خطأ. لذلك، يعمل القانون الأميركي والثقافة الأميركية معًا ليقيما انفصامًا زائفًـا ومعطـلًا بـين المقدس والعلـماني، بحيـث يتعالى المقـدس رمزيًّا كـشيء مفضل –ويصبح بالتـالي بغيضًا لدى العلماني.

الحـل عنـد لديفتـز يقـضي بإنشـاء «مبـدأ قانـون أعـلى» يـأتي بأصـوات المتدينـين والعلمانيـين إلى محادثة ذات معنـى بدلًا مـن تأليبهم ضد بعضهـم. إنه يرغب بفضـاء عام (وبشـكل أخص، نظام قانـوني) تكون فيه التبـصرات الأخلاقيـة لأديـان العالم الكـبرى في حوار مـع التبـصرات الأخلاقيـة للتقاليـد العلمانيـة، بحيث يضـع الجميع عـلى قدم المسـاواة، فيسـاهمون بالتالي في تعدديـة ديناميكيـة ثرية. لكـن مثل هـذه المحصلة غير محتملة في أحسـن الأحـوال إذا أصرت المحكمة العليا الأميركيـة على محاباة المسـيحية، كما يـرى لديفتز، ملقيًا بلائمة ابتعاد المحكمة عـن الحيادية على الضغوط التي يمارسـها اليمين المسـيحي (الحركة السياسـية الناجحة للمسـيحيين المحافظين منذ 1980)، وتغيّر أشـخاص قضـاة المحكمة (خاصة إضافة القـاضي صامويل أليتو إلى المحكمـة في 2006)، والمزايـا التكتيكيـة المسـتمرة للحـزب الجمهوري عـلى الحزب الديمقراطـي الناجمة عن تضمـين «الحديث الإلهـي» التبسـيطي في الخطاب السياسي.

رغـم هذا المركب من العوامل المسـاهمة، يسـتخدم لديفتـز مبدأ القانون الأعلى لدفع المحكمة تجاه شـمول نطاق عريض من المجتمعات الدينية والعلمانية. سوف يعتمـد ذلـك المسـار الجديد عـلى التـزام صـارم بمبدأ الحياديـة. يقول ديفتز: إنه «يخطِّئ قاضي المحكمة العليا [أنطونين] سـكاليا عندما يرى أنه لمجرد أن الأميركيين يسـتطيعون إصـدار أحكام قيمية، فهـم لا يريدون من مؤسسـة حكومية القيام بذلك أيضًـا» (ص71). يرى لديفتـز أن أفضـل طريق إلى الأمام أن تسـمح المحكمة للجهات الحكومية باسـتخدام الرمز والوجدان الديني في سـياق «خطـوط علمانيـة عميقـة المعنـى تختلف عن معناها الديني الأصلي، ولا تتعارض معها» (ص124). وهكـذا يمكن اسـتخدام الرمـوز والإشـارات الدينية لإظهار القيمـة المعيارية لمفاهيم «القانون الأعلى»، مثل العدالـة أو الحقوق—وهذا يقيم الأرض المشـتركة بين الأميركيين المتدينين والعلمانيين التي يسعى إليها لديفتز بإخلاص بالغ.

يمثـل هـذا الكتـاب جهدًا طموحًـا وثريًّـا ومجزيًا. يتعلم منـه القارئ قدرًا كبيرًا مـن المعرفة بمكان الدين في السياسـة الأميركيـة المعـاصرة، ومعالجـة المحكمـة العليـا الأميركية لمبدأ «فصل الكنيسـة عن الدولة» منذ منتصـف القرن العشرين، والرقصـة المعقدة بين الدين والعلمانيـة في السـوق الدينية الحـرة بأمـيركا. لن يتفق جميـع القـراء مـع مخـاوف المؤلـف المعياريـة أو حلوله المقترحـة، لكن أخذ هذه المخـاوف والحلول بالاعتبار مهمّة تستحق العناء بجدارة.■